

تأثير إدارة المخاطر على أداء الأعمال في المملكة العربية السعودية

**THE EFFECT OF RISK MANAGEMENT ON BUSINESS PERFORMANCE IN
KINGDOM OF SAUDI ARABIA**

إعداد الطالب/سعد علي سعد الشهري

إشراف/د. اسماء أبو عنزه

مقدمة:

تعتبر إدارة المخاطر أسلوباً استراتيجياً فعالاً لحماية ووقاية الموارد وتحسين أداء الأعمال بشكل ملحوظ، حيث يُعد الأداء من أهم الأسس التي توفر معايير وانطلاقات هامة لتحقيق التطوير والارتقاء بالإنجازات في مختلف المؤسسات بغض النظر عن نوعها أو حجمها، وتتطلب إدارة المخاطر اتباع نهج منظم ومتكامل يهدف إلى التعرف على المخاطر المحتملة التي قد تواجه المؤسسة، وتقييم تأثيراتها المحتملة، وتطوير استراتيجيات فعالة للتعامل معها، حيث يتضمن ذلك وضع خطط للطوارئ، وإجراءات للحد من المخاطر، وأخرى للتعافي في حال وقوعها، فمن خلال هذا النهج، يمكن للمؤسسات تحقيق مستوى أعلى من الاستقرار والقدرة على التكيف مع التغيرات البيئية المختلفة (قادري وآخرون، 2020).

كما تعمل إدارة المخاطر على تعزيز الأداء المؤسسي من خلال تقليل الخسائر المحتملة وزيادة الكفاءة التشغيلية، فعندما تكون المخاطر محتملة ومحددة بوضوح، يمكن للمؤسسة أن تتخذ خطوات استباقية لمنع تأثيراتها السلبية أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن، وهذا الأمر يساهم بشكل مباشر في تحسين الأداء العام للمؤسسة، وزيادة قدرتها التنافسية في السوق (Makkawi, 2021). ولكي تتمكن المؤسسات من تحقيق ذلك، من الضروري توافر الأدوات والتقنيات المناسبة التي تمكنها من تنفيذ سياسات إدارة المخاطر بفعالية، وتشمل هذه الأدوات نظم المعلومات الحديثة، والبرمجيات المتقدمة لتحليل البيانات، وأطر العمل التي تساعد في التقييم المستمر للمخاطر وتحديث الاستراتيجيات بناءً على التغيرات الطارئة، فإدارة المخاطر ليست مجرد وسيلة للحماية من الخسائر، بل هي أداة استراتيجية لتحسين الأداء المؤسسي وتعزيز القدرة على الابتكار والتطور في بيئة الأعمال المتغيرة، فمن خلال الاستثمار في إدارة المخاطر، تستطيع المؤسسات بناء قاعدة قوية لتحقيق النجاح والاستدامة على المدى الطويل (Chitta et al, 2023).

ففي الوقت الحاضر، أصبحت إدارة المخاطر عنصراً حيوياً لتعزيز الاقتصاد على المستويين المحلي والدولي، وذلك نظراً للتغير السريع والمستمر في متغيرات قطاع الأعمال، حيث أصبحت إدارة المخاطر واحدة من الاستثمارات الرئيسية للشركات التي تسعى لضمان بقائها واستمراريتها في مواجهة المنافسة الشديدة في السوق. فمع التطورات المتلاحقة في البيئة التجارية، يتعين على الشركات أن تكون مستعدة للتعامل مع مجموعة متنوعة من المخاطر التي قد تؤثر على عملياتها وأدائها المالي. وتتجلى أهمية إدارة المخاطر بشكل خاص في ظل العولمة والسوق الحرة، حيث يتعين على الشركات في كل من الدول النامية والمتقدمة تبني استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر لضمان استمرارية الأعمال ومواجهة التحديات المتزايدة. فعلى سبيل المثال، تحديات جائحة COVID-19 سلطت الضوء على ضرورة وجود استراتيجيات قوية لإدارة المخاطر. فمن دون تلك الاستراتيجيات والمعرفة العميقة بإدارة المخاطر، لم يكن بالإمكان للشركات أن تواجه هذه الأزمة العالمية وتحقق أرباحاً مستمرة (Makkawi, 2021).

وتسعى الدراسة الحالية نحو استكشاف وتحليل الأثر الشامل والمفصل لإدارة المخاطر على أداء الأعمال، مما يتطلب فهمًا عميقًا للعلاقة المعقدة بين إدارة المخاطر والنتائج التشغيلية والمالية للشركات، ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحليل كيفية تأثير إدارة المخاطر على أداء الأعمال للمؤسسة بما في ذلك زيادة الأرباح، وتقليل التكاليف، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية العامة، فمن خلال استعراض شامل للأدبيات السابقة في هذا المجال، وتحليل البيانات العملية المتاحة، سيتم التركيز على فهم الآليات والممارسات التي يمكن من خلالها أن تؤدي إدارة المخاطر إلى تحسين الأداء العام للمؤسسة، وسيتم أيضًا تحليل كيفية تكيف الشركات مع التغيرات في البيئة التنافسية والمخاطر المحتملة، وكيفية استخدام إدارة المخاطر كأداة استراتيجية لتعزيز التنافسية وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

مشكلة الدراسة:

تلعب إدارة المخاطر دورًا فعالاً في تحسين أداء الأعمال وزيادة فعاليتها، كما تساهم إدارة المخاطر الفعالة في تحديد وتقييم ومعالجة التهديدات المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق أهداف الشركة، فمن خلال تبني استراتيجيات إدارة المخاطر، تتمكن الشركات من تقليل التأثير السلبي للأحداث غير المتوقعة، مما يؤدي إلى تحسين استقرار العمليات واستمراريتها. إضافة إلى ذلك، تعزز إدارة المخاطر من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في الشركة، حيث يرون أن المؤسسة قادرة على التعامل مع التحديات بفعالية. وعلى المدى الطويل، تؤدي إدارة المخاطر الجيدة إلى تحسين الأداء المالي للشركة وزيادة قدرتها على استغلال الفرص الجديدة والنمو المستدام (بودرو، 2018).

كما تؤثر إدارة المخاطر بشكل كبير على جوانب متعددة من أداء الأعمال، بما في ذلك العمليات التشغيلية، والتخطيط الاستراتيجي، والعلاقات مع العملاء والشركاء، ومن خلال تنفيذ عمليات تقييم المخاطر بشكل دوري، تستطيع الشركات التعرف على المشكلات المحتملة قبل حدوثها واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تأثيرها، وهذا يمكن أن يشمل تحسين سياسات العمل، وتعزيز التدريبات الأمنية، وتحديث البنية التحتية التقنية (دليل وآخرون، 2021).

وتساعد إدارة المخاطر أيضًا في تحسين عملية اتخاذ القرارات عندما تكون المخاطر مفهومة بشكل واضح ومُدارة بشكل جيد، حيث يمكن للمديرين اتخاذ قرارات مستنيرة تعزز من كفاءة العمل وتقلل من التكلفة غير الضرورية. علاوة على ذلك، يساهم وجود نظام قوي لإدارة المخاطر في تحسين سمعة الشركة بالسوق، حيث يُنظر إليها على أنها مؤسسة واعية ومنظمة، مما يزيد من جاذبيتها للعملاء والمستثمرين المحتملين، ويعد تعزيز الابتكار أحد الجوانب المهمة الأخرى لإدارة المخاطر، فعندما تكون المخاطر مُدارة بشكل فعال، تصبح الشركات أكثر استعدادًا لاستكشاف وتبني أفكار جديدة ومبتكرة دون الخوف من الفشل المدمر، وهذا يفتح المجال أمام الشركة لتحقيق تقدم تقني وتجاري يمكن أن يمنحها ميزة تنافسية (الخياط، 2019).

كما ان هناك قصور في الفهم والتطبيق الفعال لمفهوم إدارة المخاطر داخل العديد من المؤسسات السعودية، حيث تفتقر بعض هذه المؤسسات إلى السياسات والإجراءات الواضحة لإدارة المخاطر، مما يؤثر سلباً على قدرتها في التعامل مع المخاطر المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ وجود نقص في الدراسات المحلية والبيانات الموثوقة التي تستكشف العلاقة بين إدارة المخاطر وأداء الأعمال في السياق السعودي، مما يخلق فجوة معرفية تتطلب المزيد من البحث. علاوة على ذلك، تواجه المؤسسات تحديات جديدة نتيجة التغيرات الاقتصادية والتنظيمية السريعة، مثل رؤية 2030، مما يزيد من أهمية فهم تأثير هذه التغيرات على أداء الأعمال، وايضا نقص التدريب والتأهيل المتخصص في مجال إدارة المخاطر يؤدي إلى إدارة غير فعالة لهذه المخاطر، ويعزز الحاجة إلى تحسين المهارات والكفاءات في هذا المجال.

وقد أظهرت الدراسات السابقة أن إدارة المخاطر تلعب دوراً محورياً في تحسين أداء الأعمال، حيث أكدت دراسة (Hoyt et al, 2011) أن المؤسسات التي تتبنى سياسات إدارة مخاطر متقدمة قد تمكنت من تقليل خسائرها بنسبة تصل إلى 30% مقارنة بالمؤسسات التي تفتقر إلى مثل هذه السياسات، كما أظهر (Al-Tamimi et al, 2007) أن وجود استراتيجية واضحة لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية بدول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، يُسهم بشكل كبير في تحسين الاستقرار المالي وزيادة عوائد الاستثمارات. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسة (Gordon et al, 2009) أن المؤسسات الصناعية التي تتبنى نهجاً شاملاً لإدارة المخاطر تحقق مستويات أعلى من الكفاءة التشغيلية وتكون أكثر قدرة على الابتكار. وعلى صعيد آخر، قدمت دراسة (Beasley et al, 2005) تحليلاً للعوامل التي تؤثر على مدى تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية، مشيرة إلى أن التنفيذ الشامل لهذه الإدارة يساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي، ومع وجود قصور في تطبيق هذه السياسات داخل العديد من المؤسسات السعودية، تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم رؤى جديدة حول العلاقة بين إدارة المخاطر وأداء الأعمال في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على العوامل الخاصة بالسوق السعودي التي قد تؤثر على هذه العلاقة.

لذا تبلور مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو تأثير إدارة المخاطر على أداء الأعمال في المؤسسات بالمملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

أولا الأهمية العلمية:

تسهم الدراسة في توسيع الفهم النظري لمفاهيم إدارة المخاطر وتأثيراتها المختلفة على أداء الشركات من خلال تحليل الأدبيات الحالية وتقديم إطار عمل متكامل، كما تساعد في بناء أساس نظري قوي يمكن الاعتماد عليه في الأبحاث المستقبلية، وتقديم الدراسة أيضاً نماذج واستراتيجيات جديدة ومطورة لإدارة المخاطر، مما يساعد الأكاديميين والباحثين على تطوير وتطبيق نظريات جديدة في

هذا المجال، وهذا يشمل تقديم أساليب مبتكرة لتقييم وتحليل المخاطر وتأثيراتها على الأداء، وتساعد الدراسة في توضيح العلاقة المعقدة بين إدارة المخاطر وأداء الأعمال، مما يتيح للباحثين والمديرين فهم كيفية تأثير المخاطر المختلفة على الجوانب المالية والتشغيلية والاستراتيجية للشركات.

ثانيا الأهمية العملية:

تساعد نتائج الدراسة الشركات على تحسين الأداء المالي من خلال تقليل الخسائر المالية وزيادة الاستقرار والأرباح، وتعزز استراتيجيات إدارة المخاطر الفعالة الكفاءة التشغيلية وتقليل الهدر وزيادة الإنتاجية، مما يسهم في تحقيق أهداف العمل بفعالية. كما تزيد من ثقة المستثمرين بتقديم الطمأنينة بشأن قدرة الشركة على التعامل مع التحديات، مما يعزز الاستثمارات والعلاقات مع أصحاب المصلحة.

كما توفر الدراسة إطار عمل لاتخاذ قرارات مدروسة بشأن المخاطر، مما يعزز تطوير استراتيجيات فعالة تساعد على خلق بيئة آمنة للابتكار والنمو المستدام، وتزود الشركات بأدوات للاستجابة للأزمات بفعالية، مما يقلل من تأثيراتها ويساعد على التعافي السريع، وتساهم أيضا في تحقيق الامتثال التنظيمي، مما يقلل من المخاطر القانونية ويعزز سمعة الشركة. أخيراً، وتقدم الدراسة أدوات لتقييم المخاطر بشكل منهجي، مما يساعد في تحديد الأولويات والتركيز على المخاطر الأهم.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التساؤل الآتي:

توضيح تأثير إدارة المخاطر على اداء الاعمال في المملكة العربية السعودية.

ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- تحديد مستوى التخطيط لإدارة المخاطر في اداء الاعمال في المملكة العربية السعودية.
- استكشاف مدى توفر نظام معلومات لادارة المخاطر لقياس اداء الاعمال في المؤسسات بالمملكة العربية السعودية.
- تحليل وجود نظام للاتصالات لادارة المخاطر في المملكة العربية السعودية
- التعرف على المهارات القيادية المطلوبة لإدارة المخاطر في المملكة العربية السعودية.

تساؤلات الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة، يسعى البحث إلى استكشاف وتحليل والاجابة على عدة أسئلة محورية وهي:

- ما هو تأثير إدارة المخاطر على اداء الاعمال في المملكة العربية السعودية؟
- ما هو مستوى التخطيط لإدارة المخاطر في تحسين اداء الاعمال داخل المؤسسات السعودية؟
- ما هو مدى توفر نظام معلومات لإدارة مخاطر اداء الاعمال في المؤسسات؟
- ما مستوى وجود نظام للاتصالات لإدارة المخاطر في المؤسسات السعودية؟
- ما مستوى توفر المهارات القيادية لإدارة المخاطر في المؤسسات السعودية؟

فروض الدراسة:

تتمثل الفرضية الرئيسية في:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير إدارة المخاطر واداء الاعمال في المؤسسة.

ويتفرع منها مجموعة من الفرضيات الفرعية هي:

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخطيط إدارة المخاطر واداء الاعمال.
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر نظم المعلومات لإدارة المخاطر واداء الاعمال.
- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام للاتصالات لإدارة المخاطر واداء الاعمال.
- الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر المهارات القيادية لإدارة المخاطر واداء الاعمال.

الدراسات السابقة:

في عام (2023) أجرى الباحثان Shyamsunder Chitta، و Hariprasad Soni دراسة بعنوان: " The impact of financial risk

management on firm performance" وهدفت هذه الدراسة الى استعراض العلاقة الجوهرية بين إدارة المخاطر المالية ونجاح

الشركات من خلال بحث وتحليل مكثف، كما اوضحت الدراسة كيف تؤثر تقنيات إدارة المخاطر الفعالة بشكل مباشر على الأداء

العام للمنظمات، وركزت على الدور البارز الذي تلعبه إدارة المخاطر الاستباقية في تعزيز استقرار الشركة وريحتها ونموها على المدى

الطويل، وذلك عبر استعراض مجموعة متنوعة من استراتيجيات تقليل المخاطر ونتائجها، وبرزت النتائج الأهمية الكبيرة لتطبيق

إجراءات فعالة لإدارة المخاطر المالية، بهدف التعامل مع حالات عدم اليقين، وتخصيص الموارد بكفاءة، وتحقيق النجاح المستدام في

بيئة الأعمال الديناميكية والمتغيرة اليوم.

وفي عام (2021) أجرى الباحث Hasan MAKKAWI دراسة بعنوان؛ "The role of risk management in increasing

"business performance" هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور إدارة المخاطر في تحسين أداء الأعمال، وقد تم استخدام مراجعة الأدبيات في هذه الدراسة لفهم موضوعات إدارة المخاطر في الأعمال وكيفية زيادة أداء الشركات، وظهرت الأدبيات التي تمت مراجعتها أن إدارة المخاطر تسهم في تحسين أداء الأعمال من خلال زيادة أرباح الشركات وتقليل تكاليفها، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية. وبالتالي، تؤثر إدارة المخاطر بشكل إيجابي على جودة الأعمال، حيث تسهم في تحسين الوضع المالي للشركات وزيادة أرباحها وتقليل تكاليفها، وقد قدمت الدراسة بعض التوصيات لصناع القرار في قطاع الأعمال التأمينية، مؤكدة على أهمية وعهم الكامل بتأثير إدارة المخاطر على ازدهار أعمالهم، كما اوصت بتقليل تكاليف الإنتاج، وزيادة الأرباح، وتحسين الوضع المالي لشركاتهم من خلال تطبيق استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يُطلب من صناع القرار في الشركات العمل باستمرار على تطوير إدارة المخاطر بهدف زيادة الأرباح، وتقليل التكاليف، وتحسين الوضع المالي، وبالتالي تعزيز أداء الأعمال بشكل عام.

كما أجرى الباحثان عبد المطلب عثمان محمود دليل، وإسماعيل محمد أحمد شبو في عام (2021) دراسة بعنوان؛ "أهمية كفاءة إدارة المخاطر في تقويم الأداء المالي والإداري بالمصارف التجارية" وهدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري في مصرف المزارع التجاري، ولتحقيق هذا الهدف، تم تصميم استبانة لقياس متغيرات الدراسة، وتطبيقها ميدانياً من خلال توزيعها على عينة مكونة من (60) فرداً من موظفي المصرف، وقد تم استعادة (50) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق موجبات الضبط المؤسسي يسهم بشكل كبير في فحص وتقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي والإداري في المصرف. وبعبارة أخرى، فإن تبني هذه الموجبات يساعد المصرف في تحسين عمليات التدقيق الداخلي، وضمان الامتثال للسياسات والإجراءات المعتمدة، مما يعزز من جودة الأداء المالي والإداري، كما أكدت الدراسة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري في المصرف، وهذا يعني أن تحسين إدارة المخاطر يرتبط بشكل وثيق بتحسين الأداء العام للمصرف، حيث أن الإدارة الجيدة للمخاطر تساهم في تقليل الخسائر المالية، وتعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة، وتحقيق الاستدامة المالية، وبناءً على هذه النتائج، قدمت الدراسة عدة توصيات منها؛ ضرورة تركيز المصارف السودانية على تدريب موظفيها على أحدث تقنيات وأدوات إدارة المخاطر، لضمان أنهم مجهزون بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع المخاطر المحتملة، وضرورة تحديث وتطوير نظم المعلومات المالية والإدارية في المصارف لضمان توافر بيانات دقيقة وموثوقة، مما يسهل عملية تقييم المخاطر واتخاذ القرارات المستنيرة.

وفي عام (2020) أجرى الباحثان ايمان قدري، وخلييل عبد القادر دراسة بعنوان؛ "إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المصرفي" وهدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور إدارة المخاطر في المصارف وتأثيرها على أدائها، ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام استبانة موجهة إلى عينة عشوائية ضمن دراسة ميدانية شملت البنك الوطني الجزائري، وذلك في ضوء المتغيرات والتطورات الحالية، وأظهرت النتائج الرئيسية للدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر في تحسين أداء المؤسسة محل الدراسة، وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسات وقوانين وإجراءات كافية وفعالة لحماية المصرف من المخاطر المحتملة، بهدف تحسين الأداء والارتقاء به إلى مستويات متقدمة من الكفاءة والتميز.

وفي عام (2019) أجرت الباحثة ايمان حاوي عسكر دراسة بعنوان؛ "تأثير متطلبات استمرارية الأعمال في الأداء المستدام للمنظمة باعتماد استراتيجية إدارة المخاطر - دراسة حالة في شركة الفيحاء لصناعة البناء الجاهز المحدودة / البصرة" وهدفت هذه الدراسة إلى تحسين الأداء المستدام في شركة الفيحاء لصناعة البناء الجاهز المحدودة من خلال استكشاف واستنتاج العلاقة التفاعلية بين إدارة المخاطر ومتطلبات استمرارية الأعمال، وبحث النتائج التي تساهم في تحقيق هذا الهدف، وقد تمثلت المنهجية الأساسية للدراسة في تقديم نموذج مفاهيمي يصف تدفق مسارات استمرارية الأعمال في شركة الفيحاء لصناعة البناء الجاهز المحدودة، مع التركيز على العلاقة التفاعلية بين إدارة المخاطر ومتطلبات استمرارية الأعمال.

وتم استخدام الطرائق الكمية مثل نموذج تحليل الأخطاء وتقييم التأثير (FMEA) لاختبار وتحليل العلاقة المعنوية بين إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال، وتأثير هذه العلاقة على تحسين الأداء المستدام للشركة. ومن خلال هذه الطريقة، تمكن الباحث من فهم العوامل التي تؤثر على الأداء المستدام للشركة وكيفية التأثير المتبادل بين إدارة المخاطر ومتطلبات استمرارية الأعمال. ومع ذلك، كشفت النتائج أن شركة الفيحاء لصناعة البناء الجاهز المحدودة ما زالت تفتقر إلى إطار مفاهيمي يوجه جهودها نحو تحسين الأداء المستدام، كما أظهرت النتائج أيضاً أهمية الاهتمام بدور إدارة المخاطر كجزء من استراتيجية الشركة، وتأثيراتها المزدوجة على استمرارية الأعمال والأداء المستدام. وبناءً على النتائج، تم اقتراح تشخيص المخاطر التي تؤثر على استمرارية العمل في الشركة، وذلك لتطبيق استراتيجيات تحقق الاستجابة الكاملة لمتطلبات استمرارية العمل وتحسين الأداء المستدام، ويعد تفعيل هذه الاستراتيجيات هي الخطوة الأولى نحو تحقيق الأهداف المستدامة وزيادة قدرة الشركة على التنافسية والنجاح في السوق.

وفي عام (2019) أجرى الباحث احمد مصبح الخياط دراسة بعنوان؛ " تصور مقترح لتطوير إدارة الأعمال في ضوء مدخل إدارة المخاطر بمؤسسات الأعمال الكويتية" وهدفت الدراسة إلى التعرف على ممارسات إدارة المخاطر وعملياتها، مثل تحليل المخاطر، وتقييمها، واتخاذ القرارات، ومواجهة المخاطر، والرقابة المستمرة، وإدارة المعرفة المتعلقة بالمخاطر، ودورها في تطوير إدارة الأعمال في مؤسسات الأعمال الكويتية، وشملت عينة الدراسة (108) مديراً ونائب مدير وكبار الإداريين في مؤسسات الأعمال الكويتية،

واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وأسلوب دلفاي، بمشاركة (67) خبيراً في جولات دلفاي، حيث أظهرت النتائج ان الإدارة تعاني من ضعف في تصنيف المخاطر بناءً على مردودها الإيجابي بنسبة (74.1%)، ونقص في الاستعانة بالمختصين لتحليل المخاطر بنسبة (77.8%)، وضعف في تصنيف المخاطر حسب تأثيرها على الأعمال المؤسسية بنسبة (85.2%)، كما أظهرت الدراسة أيضا افتقار الإدارة إلى استراتيجية لمواجهة المخاطر المحتملة بنسبة (69.4%)، ونقص في الكشف عن المخاطر والتنبؤ بها بنسبة (72.2%)، وقلة الاستعانة بالخبراء في تقييم أثر المخاطر على إدارة الأعمال بنسبة (70.4%)، وأيضا تفتقر إلى وضع بدائل لتجنب المخاطر بنسبة (80.7%)، وعدم اعتبار القرارات كأهداف مؤسسية لمواجهة المخاطر بنسبة (91.7%)، وضعف في تقييم القرارات واختيار الأقل تكلفة ومخاطر بنسبة (82.6%)، وتعاني الإدارة من ضعف في تنفيذ إجراءات إدارة المخاطر بنسبة (92.6%)، وضعف في المتابعة لتحقيق الأهداف لمواجهة المخاطر بنسبة (95.4%)، وتفتقر إلى دور تنفيذي في التعامل مع الأزمات الخطيرة بنسبة (96.3%)، وقلة استخدام التكنولوجيا المعرفية للتعرف على المخاطر المحتملة بنسبة (88.9%)، وغياب قاعدة بيانات معرفية للمخاطر السابقة بنسبة (88.0%)، وضعف في تسجيل المخاطر السنوية والموسمية وطرق التعامل معها بنسبة (83.2%) .

وأجرى الباحثان محمد عبود ظاهر، ورعد عبد الجبار عبد النبي في عام (2017) دراسة بعنوان؛ " تأثير ادارة المخاطر الفاعلة في نجاح المشروعات دراسة تطبيقية في عينة من مشروعات البناء والتشييد الحكومية والخاصة في محافظة البصرة" تناولت الدراسة تأثير تطبيق إدارة المخاطر من وجهة نظر مديري المشروعات والمهندسين العاملين فيها، حيث يعتمد جميع التحليلات على أسس نظرية تتعلق بالمخاطر وإدارتها في مشروعات البناء، وتعود المشكلة الأساسية التي تناولتها الدراسة إلى عدة عوامل تسبب في فشل وتأخر المشروعات، مثل ضعف الاستعداد لكل مرحلة من مراحل المشروع، ونقص الوثائق المتعلقة بعمليات الرصد والتسجيل، وأداء ضعيف من قبل مديري المشروعات وتقديرات غير دقيقة للتكاليف، وضعف الاتصالات، وتجاهل إشارات التحذير للمشروعات المعرضة للفشل، ويؤجّه التساؤل الأساسي للدراسة إلى ما إذا كان بالإمكان تحقيق نجاح المشروعات من خلال تبني إدارة المخاطر الفاعلة، كما هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير إدارة المخاطر الفاعلة كمتغير مستقل على نجاح المشروعات، وتحديدًا في كيفية تأثيرها على نجاح المشروعات في مجالات مختلفة، وأحد أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هو وجود تأثير لإدارة المخاطر الفاعلة على نجاح المشروعات، بالإضافة إلى تأثيرها على جوانب متعددة من نجاح المشروعات.

وأجرى الباحثان Anthony Wood وShanise McConney في عام (2017) دراسة بعنوان؛ " The Impact of Risk

Management on the Financial Performance of the Commercial Banking Sector in Barbados" وهدفت هذه الدراسة إلى

تحديد تأثير إدارة المخاطر على الأداء المالي لقطاع البنوك التجارية في باربادوس باستخدام البيانات للفترة من 2000 إلى 2015،

وأشارت النتائج التجريبية إلى أن مخاطر رأس المال، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر الفائدة، ومخاطر التشغيل لها تأثيرات إحصائية ملحوظة على الأداء المالي، وأن المتغير الوحيد من المخاطر الذي لا يتحقق منه هذه النتيجة هو مخاطر البلد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من بين تلك المتغيرات التي تمثل العوامل الخارجية، يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي العامل الوحيد الذي له تأثير إحصائي غير مهم على الأداء المالي، فقد أثرت مخاطر الائتمان سلبًا على أداء البنوك المالي، لذلك يجب على البنوك التأكد من اتخاذ التدابير المناسبة لتقليل تأثير هذه المخاطر، وكانت مستويات رأس المال الأعلى تأثير إيجابي على ربحية قطاع البنوك. ومع ذلك، يجب على البنوك الانتباه بشكل كبير إلى إدارة السيولة وتحديد التدابير البديلة لإدارة مخاطر التشغيل. يجب أيضًا على البنوك مراقبة تأثير المتغيرات الاقتصادية الكبرى على ربحيتها عن كثب.

وفي عام (2015) أجرى الباحثان سعد علي حمود العنزي، وعراك عبود عمير الدليبي دراسة بعنوان؛ "تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات: مدخل نظري تحليلي" وكان الهدف من الدراسة توضيح أهمية استحداث إدارة مخاطر في المنظمات لرفع مستوى كفاءة الأداء وإجراءات العمل، وتحسين أسلوب أداء إدارة المخاطر في المنظمة، كما تناولت كيفية التعامل مع المخاطر من حيث تكرار وقوعها وشدتها واستراتيجيات مواجهتها، من خلال تجنب المخاطر، أو تحويلها إلى جهة أخرى، أو تقليلها، أو الاحتفاظ بها وتقبل نتائجها، واختتمت الدراسة بجملة توصيات، أبرزها إنشاء إدارة مخاطر مستقلة ضمن الهيكل التنظيمي للمنظمة لتتولى مهام إدارة المخاطر بشكل فعال.

وأجرت الباحثتان ليلى محروس العقيلي، وسلوى عبد الرحمن عبد الدايم في عام (2015) دراسة بعنوان؛ "أثر إدارة وحوكمة المخاطر على أداء البنوك التجارية والإسلامية في ظل الأزمة المالية" وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير إدارة وحوكمة المخاطر على أداء البنوك التجارية والإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية، وتناولت الدراسة تعريف إدارة مخاطر المنشأة (ERM) والفرق بينها وبين إدارة المخاطر التقليدية، والعوامل المؤثرة على إدارة المخاطر في البنوك، وإطار حوكمة المخاطر، كما ناقشت انعكاسات الأزمة المالية على القياس والإفصاح عن المخاطر، ودور اتفاقيات بازل ووكالات الائتمان، ودور القياس والإفصاح كآليات لإدارة المخاطر، واختبرت الدراسة خمسة فروض أساسية، منها وجود فروق جوهرية في مؤشرات الأداء بين البنوك التي تطبق إدارة وحوكمة المخاطر وتلك التي لا تطبقها، وزيادة جودة ائتمان البنوك التي تطبق هذه الإدارة، وأكدت النتائج أهمية تطبيق إدارة وحوكمة المخاطر في تحسين أداء البنوك واختلاف مؤشرات الأداء قبل وبعد الأزمة المالية، وبين البنوك التجارية والإسلامية في الدول العربية. ومع ذلك، لم تجد الدراسة فروقًا معنوية بين تطبيق إدارة وحوكمة المخاطر بين البنوك التجارية والإسلامية، وكذلك بين الدول العربية.

وفي عام (2015) أجرى الباحث GEORGE KALITI دراسة بعنوان؛ " THE EFFECT OF RISK MANAGEMENT PRACTICES ON PERFORMANCE OF FIRMS IN THE HOSPITALITY INDUSTRY IN NAIROBI COUNTY, KENYA" وهدفت هذه الدراسة الى توضيح أثر ممارسات إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركات في صناعة الضيافة في مقاطعة نيروبي، كينيا، كما هدفت إلى تقييم أثر ممارسات إدارة المخاطر على أداء الشركات في صناعة الضيافة في كينيا، ووجدت الدراسة أن تقييم المخاطر، والاستجابة للمخاطر، والابتكار، والجودة لها تأثيرات إيجابية كبيرة، بينما كان للبيئة الداخلية وأنشطة الرقابة تأثيرات إيجابية كبيرة على الأداء المالي للشركات في صناعة الضيافة في مقاطعة نيروبي. وبشكل عام، كانت ممارسات إدارة المخاطر مسؤولة عن تقريباً كل التباين في الأداء المالي للشركات.

وبالتالي، خلصت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة المخاطر تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للشركات في صناعة الضيافة، واوصت الدراسة بأن توظف الشركات في صناعة الضيافة ممارسات قوية لإدارة المخاطر لأنها من المرجح أن تؤثر على أداءها المالي بطرق متعددة، ولتحسين أدائها المالي، ينبغي لهذه الشركات أن تركز على تحسين كيفية تقييم بيئتها الداخلية والعمل على أنشطة الرقابة حيث من المحتمل أن تعزز هذه الإجراءات الأداء المالي لهذه الشركات.

وفي عام (2014) أجرى الباحثون Josef Oehmen و Alison Olechowski و Robert Kenley و Mohamed Ben-Daya دراسة

بعنوان؛ " Analysis of the effect of risk management practices on the performance of new product development programs" تناولت هذه الدراسة العلاقة بين ممارسات إدارة المخاطر وخمس فئات من أداء برنامج تطوير المنتجات وهي؛ اتخاذ قرارات ذات جودة عالية، واستقرار البرنامج العالي، ومنظمة مفتوحة لحل المشكلات، ونجاح المشروع الإجمالي لتطوير المنتجات الجديدة، والنجاح الإجمالي للمنتج.

واظهرت نتائج الدراسة أن ست فئات من ممارسات إدارة المخاطر هي الأكثر فعالية:

1. تطوير مهارات وموارد إدارة المخاطر.
2. تخصيص إدارة المخاطر ودمجها مع تطوير المنتجات الجديدة.
3. قياس تأثيرات المخاطر على أهدافك الرئيسية.
4. دعم جميع القرارات الحاسمة بنتائج إدارة المخاطر.
5. مراقبة ومراجعة المخاطر، وإجراءات التخفيف من المخاطر، وعملية إدارة المخاطر.
6. إنشاء شفافية بشأن مخاطر تطوير المنتجات الجديدة.

كما اشارت البيانات إلى أن ممارسات إدارة المخاطر ترتبط مباشرة بمقاييس الأداء في الفئات الثلاث الأولى (تحسين اتخاذ القرارات، واستقرار البرنامج، وحل المشكلات)، وهناك أيضًا دليل على أن ممارسات إدارة المخاطر ترتبط بشكل غير مباشر بالفئتين المتبقيتين من مقاييس الأداء (نجاح المشروع والمنتج).

وأجرى الباحثان Hamdu Kedir Mohammed، وAdriana Knapkova دراسة بعنوان: "The Impact of Total Risk Management on Company's Performance" وهدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين إدارة المخاطر الشاملة وأداء الشركة، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين إدارة المخاطر الشاملة وأداء الشركة، خاصة في الشركات التي استثمرت بشكل كبير في رأس المال الفكري، حيث تتماشى نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات أخرى تناولت ظواهر اقتصادية مختلفة.

وبتحليل الدراسات السابقة يمكن الخروج بالمرتكزات النظرية التالية:

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- استخدام النماذج النظرية من الدراسات السابقة لتأسيس إطار نظري قوي يربط بين إدارة المخاطر وأداء الأعمال.
- بناء فرضيات البحث الحالي استنادًا إلى الفرضيات التي تم اختبارها سابقًا مثل العلاقة بين إدارة المخاطر وجودة الأداء المالي والإداري.
- استخدام أسئلة ونماذج الاستبانات التي تم اعتمادها في الدراسات السابقة لتطوير استبانة لقياس تأثير إدارة المخاطر على أداء الأعمال.
- اتباع منهجيات اختيار العينات المطبقة في الدراسات السابقة لضمان تمثيل دقيق وموثوق للعيينة المستهدفة.

أوجه الاختلاف:

يسعى البحث الحالي إلى توضيح تأثير إدارة المخاطر على أداء الأعمال بشكل شامل ومفصل، من خلال فهم كيفية تأثير ممارسات إدارة المخاطر على مختلف جوانب الأداء في المؤسسات، سواء كانت تلك الجوانب مالية، تشغيلية، أو استراتيجية، حيث إن إدارة المخاطر تلعب دورًا حاسمًا في تحسين أداء المؤسسات عبر تقليل الخسائر المحتملة، وتعزيز استقرار العمليات، وزيادة القدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. لكن مع ذلك، تظل هناك فجوات في الفهم حول كيفية تطبيق هذه الممارسات بفعالية في مختلف القطاعات.

كما يتناول البحث تحليل الأدوات والتقنيات المستخدمة في إدارة المخاطر، مثل التقييم المستمر للمخاطر، ووضع

استراتيجيات للتخفيف من أثارها، والرقابة المستمرة لضمان الامتثال للسياسات والإجراءات المعتمدة.

التوظيف:

تم استخدام الدراسات السابقة بشكل فعال في الإطار النظري للبحث الحالي، حيث ساهمت هذه الدراسات في توجيه نحو المنهجية المناسبة التي تناسب موضوع البحث وأهدافه، وبفضل الاستناد إلى الأبحاث السابقة، تم توظيف الخبرات والمعرفة المتراكمة في المجال لتشكيل الأسس النظرية والمفاهيمية التي تمثل أساس البحث الحالي. وباستخدام هذه الدراسات السابقة كمرجع، تم بناء إطار نظري قوي يساهم في فهم الظواهر المرتبطة بالموضوع بشكل أعمق وأكثر تفصيلاً، ومن خلال تحليل هذه الدراسات، تم تحديد الاتجاهات والمناهج الأنسب لتحقيق أهداف البحث والإجابة على الأسئلة البحثية المطروحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستناد إلى الدراسات السابقة ساهم في تحديد الفرضيات الرئيسية للبحث، وبالتالي، توجيه عملية جمع البيانات وتحليلها بشكل منطقي ومنهجي، وأيضاً تعزيز مصداقية البحث وتوجيه النتائج والاستنتاجات بشكل مباشر.

المنطلقات النظرية للدراسة:

مفهوم المخاطر:

المخاطر تُعرف بأنها "احتمال حدوث خسائر غير متوقعة أو غير مخطط لها نتيجة لتقلب العوائد المتوقعة على الاستثمار، حيث يُعد الانحراف عن القيم المتوقعة من العوائد أحد مظاهر هذه المخاطر". (المعيوفي وآخرون، 2017)

وتُعرف المخاطر على أنها "عدم اليقين المرتبط بنتيجة أو حدث مستقبلي" (Banks, 2004)، بالإضافة إلى ذلك، الخطر هو مفهوم يدل على تأثير سلبي محتمل على أصل أو بعض الخصائص ذات القيمة التي قد تنشأ من عملية حالية أو حدث مستقبلي.

انواع المخاطر:

تواجه المؤسسات مجموعة متنوعة من المخاطر التي يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع رئيسية، ومنها:

1. المخاطر المالية:

وتتعلق بتقلبات الأسواق المالية، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم، كما تشمل مخاطر السيولة، حيث قد تواجه المؤسسة صعوبة في تلبية التزاماتها المالية. (بودور، 2018)

2. المخاطر التشغيلية:

وتنشأ هذه المخاطر من الأخطاء الداخلية، سواء كانت أخطاء بشرية أو أخطاء في الأنظمة والعمليات، حيث تشمل الأعطال التقنية، وفشل الأنظمة، أو سوء إدارة العمليات اليومية. (بودور، 2018)

3. المخاطر الاستراتيجية:

والتي ترتبط بالقرارات الاستراتيجية التي قد تؤثر على مستقبل المؤسسة، مثل التوسع في أسواق جديدة أو تطوير منتجات جديدة، وتشمل أيضًا المخاطر المتعلقة بالتغيرات في بيئة العمل أو الصناعة. (العززي وآخرون، 2015)

4. المخاطر القانونية والتنظيمية:

تنشأ هذه المخاطر من عدم الامتثال للقوانين واللوائح الحكومية، مما قد يؤدي إلى غرامات أو عقوبات، وتتضمن النزاعات القانونية والمشاكل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

5. المخاطر السوقية:

هي التي تتعلق بتقلبات السوق، مثل التغيرات في الطلب على المنتجات أو الخدمات، وتغيرات تفضيلات المستهلكين، وتشمل المخاطر المرتبطة بالمنافسة وزيادة الضغط من المنافسين. (المعيوفي، 2017)

6. المخاطر البيئية:

تتعلق بتأثير الأنشطة المؤسسية على البيئة، مثل التلوث والكوارث الطبيعية، وتشمل المخاطر المتعلقة بالمسؤولية البيئية والتغيرات المناخية.

مفهوم إدارة المخاطر:

تعتبر إدارة المخاطر مكونًا أساسيًا من مكونات الإدارة الاستراتيجية للمنظمة، حيث إنها عملية مستمرة لتقييم المخاطر من خلال أدوات وأساليب مختلفة تحدد جميع المخاطر المحتملة، وتحدد أي منها يجب معالجتها في أسرع وقت ممكن ثم تنفيذ استراتيجيات للتعامل مع هذه المخاطر، كما تعتبر إدارة المخاطر الفعالة ضرورة لكل منظمة وهي واحدة من المسؤوليات الرئيسية للشركات في صناعة الضيافة. ومع ذلك، تعزز إدارة المخاطر الفعالة أداء المنظمة، فالأداء الضعيف في الماضي يكشف عن أوجه القصور في الأداء وممارسات إدارة المخاطر. (Sila, 2018)

كما تُعرّف إدارة المخاطر بأنها "عملية تتعامل مع احتمالية حدوث أضرار، سواء كانت إصابات بشرية أو مشكلات صحية أو أضرار تلحق بالبيئة أو المنشآت أو البنية التحتية. هذا يمكن أن يكون نتيجة لعوامل بيئية أو أخطاء بشرية". (الخياط، 2019) وتُعرف أيضًا بأنها "عملية تهدف إلى تحديد المخاطر وتقييمها من حيث شدتها وتأثيرها على المشروع، ومن ثم وضع الاستراتيجيات المناسبة لتقليل الخسائر المحتملة الناتجة عنها" (Saravana, 2015).

وبناءً على التعريفات السابقة، يمكن تصوّر إدارة المخاطر كعملية تواجه:

1. احتمالات أو أحداث قد تعرقل تحقيق أهداف المؤسسة.
2. الأحداث التي قد تؤثر سلباً على الربحية المؤسسية مقارنة بالمنافسين في السوق.
3. العواقب المحددة المتعلقة بالنشاط، والشكوك المرتبطة بها.
4. الانحراف عن القيمة المرجعية والشكوك المتعلقة بها.

اهداف ادارة المخاطر:

تهدف إدارة المخاطر إلى تحديد المشاكل المحتملة قبل وقوعها، مما يسمح بتخطيط الأنشطة اللازمة على مدار حياة المنتج أو المشروع لتقليل الآثار السلبية على تحقيق الأهداف المؤسسية، كما تسعى إدارة المخاطر إلى تقليل التهديدات وزيادة الفرص، بهدف تعزيز العائد الإجمالي على الاستثمار، وتشمل أهدافها الرئيسية أيضاً تحديد وتقييم المخاطر والسيطرة عليها وتخفيفها، ووضع خطط لإدارة المخاطر ومواجهتها قبل أن تتفاقم، وتحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية ومؤشرات الأداء لضمان مواءمة الجهود مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وأخيراً، تقليل التهديدات وتعزيز الفرص لتحقيق الأهداف المؤسسية. (Gary et al., 2002)

خطوات ادارة المخاطر:

تتم عمليات إدارة المخاطر وفقاً للخطوات التالية: (National Consumer Commission, 2018)

1. تحديد وفهم المخاطر: تبدأ الشركة بتحديد المخاطر المحتملة التي قد تؤثر سلباً على مشروع أو عملية معينة، ويشمل ذلك تحديد بيئة الأعمال والعوامل التي قد تسبب هذه المخاطر، بالإضافة إلى تحليل الأسباب الجذرية لها، مع وصف دقيق للمخاطر وفهم التهديدات التي تواجه المؤسسة.
2. تحليل المخاطر: بعد تحديد أنواع المخاطر، تقوم الشركة بتحليل احتمالية حدوث كل منها وتأثيراتها المحتملة، ويهدف هذا التحليل إلى تعزيز الفهم العميق لكل نوع من المخاطر وكيف يمكن أن يؤثر على مشروعات الشركة وأهدافها الاستراتيجية.
3. تقييم المخاطر: تُقيّم المخاطر بشكل أعمق من خلال تحديد احتمالية حدوثها ونتائجها الكلية، وبناءً على هذا التقييم، يمكن للشركة اتخاذ قرارات بشأن قبول المخاطر وما إذا كانت مستعدة لتحملها.

4. تخفيف المخاطر: في هذه الخطوة، تقوم الشركة بتقييم المخاطر الأكثر أهمية وتطوير خطة لتخفيفها من خلال وضع ضوابط محددة، وتتضمن هذه الخطط استراتيجيات للحد من المخاطر، وتكتيكات الوقاية منها، وخطط طوارئ للتعامل مع المخاطر في حال ظهورها.

5. مراقبة المخاطر: تعتبر المراقبة جزءاً من خطة التخفيف، حيث يتم متابعة وتقييم المخاطر الحالية والمستجدة بشكل مستمر، ويشمل ذلك مراجعة وتحديث عملية إدارة المخاطر الشاملة لتناسب مع التغيرات والمواقف المختلفة.

مفهوم أداء الاعمال:

يشير أداء الأعمال إلى كيفية أداء الشركة أو المؤسسة في تحقيق أهدافها والقيام بأنشطتها المختلفة، ويمكن أن يشمل أداء الأعمال مجموعة متنوعة من العناصر مثل العائد على الاستثمار، والإيرادات، والأرباح، ونسبة السوق، ونسبة الارتفاع في القيمة المضافة، وجودة المنتجات أو الخدمات، ورضا العملاء، وكفاءة العمليات، وقدرة المؤسسة على التكيف مع التغييرات في البيئة الداخلية والخارجية، كما يُعتبر تحليل أداء الأعمال أداة مهمة لفهم صحة وقوة الشركة وقدرتها على المنافسة والنمو في السوق.

(Robbins et al, 2017)

المنهجية وطرق البحث:

أولا منهجية الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدفه، الذي يتمثل في توضيح أثر إدارة المخاطر على أداء الاعمال، حيث يركز هذا المنهج على دراسة المشكلة كما هي في الواقع، ووصفها بدقة، وتفسيرها، مما يسمح بالوصول إلى نتائج كمية دقيقة تخص ظاهرة الدراسة. وفي هذا السياق، يهدف المنهج الوصفي إلى تقدير خصائص ظاهرة معينة، ويعتمد على جمع الحقائق وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها.

ثانيا طرق البحث:

- الجانب النظري:

اعتمدت الدراسة على مجموعة واسعة من المصادر لتكوين قاعدة نظرية قوية حول موضوع إدارة المخاطر وتأثيرها على أداء الاعمال، وشملت هذه المصادر الدراسات الأكاديمية والمقالات العلمية، والرسائل الجامعية، بالإضافة إلى الكتب العلمية المتخصصة في مجالات إدارة المخاطر وإدارة المشروعات، ولم تقتصر الدراسة على المصادر المطبوعة فقط، بل استفادت بشكل كبير من المعلومات

المتاحة عبر الإنترنت (Internet)، حيث تم البحث في قواعد البيانات الرقمية والمجلات الإلكترونية للوصول إلى أحدث الأبحاث والدراسات المتعلقة بالموضوع.

- الجانب العملي:

فيما يتعلق بالجانب العملي للدراسة، اعتمد الباحث على مجموعة من الوسائل والطرق لجمع البيانات والمعلومات الضرورية لضمان شمولية ودقة النتائج، وكان الاستبيان هو الأداة الأساسية لجمع البيانات، حيث تم تصميمه بعناية ليشمل مجموعة متنوعة من الأسئلة التي تتيح للمستجيبين التعبير عن آرائهم وتسجيل إجاباتهم بشكل مفصل، وتضمنت الأسئلة جوانب متعددة تغطي مختلف جوانب إدارة المخاطر وتأثيرها على أداء الأعمال، مما يتيح جمع بيانات كمية ونوعية تفصيلية يمكن تحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة.

أدوات الدراسة:

بناءً على طبيعة البيانات المتنوعة التي تهدف الدراسة لتحليلها، واستناداً إلى المنهج الذي تتبناه، استخدمت الدراسة "الاستبانة" كأداة رئيسية لتحقيق أهداف البحث، وتُعتبر الاستبانة وسيلة فعّالة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بواقع محدد، حيث تتضمن سلسلة من الأسئلة التي يُطلب من الأفراد المعنيين بالموضوع الإجابة عليها، وقد تم بناء أداة الدراسة باستخدام المراجع والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، مما يضمن موثوقية وفعالية الأداة في تحقيق أهداف الدراسة والحصول على البيانات اللازمة للتحليل، وبالاعتماد على الاستبانة، يمكن للباحثين استقصاء وجهات النظر والتجارب المتعددة للأفراد المشاركين، مما يُمكنهم من تحليل وتفسير النتائج بشكل شامل ودقيق، وبالتالي تحقيق أهداف البحث بنجاح.

عينة الدراسة:

يقصد بالمجتمع " جميع الوحدات أو العناصر التي تم تعريفها قبل اختيار عناصر العينة المطلوبة" (القحطاني وآخرون، 2013). ويتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من أصحاب المشاريع والأعمال إلى جانب مجموعة من العاملين في إدارة المخاطر في المملكة العربية السعودية وعددهم (150) موظفاً، كما سيقوم الباحث بتوزيع الاستبانة إلكترونياً من خلال تطبيق (Google Forms) وجمع أكبر عدد من أفراد مجتمع عينة الدراسة سألقة الذكر.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية:

تركز هذه الدراسة على تحليل تأثير إدارة المخاطر على أداء الأعمال في المؤسسات، مع التركيز على استراتيجيات إدارة المخاطر المختلفة وكيفية تطبيقها بشكل فعال داخل المؤسسات، وتهدف إلى تقييم العلاقة بين إدارة المخاطر ونتائج الأداء المالي والتشغيلي، وذلك من خلال تحليل مدى تأثير تقنيات إدارة المخاطر على تقليل التكاليف وزيادة الأرباح وتحسين الكفاءة التشغيلية، كما تتناول تأثير إدارة المخاطر على سمعة العلامة التجارية وثقة المستثمرين والعملاء، حيث تعتبر سمعة الشركة وثقة الأطراف المعنية عوامل حاسمة في نجاح الأعمال واستدامتها، وتشمل الدراسة أيضًا تحليل العوامل التي تؤثر على فعالية إدارة المخاطر، مثل الثقافة التنظيمية، والهيكل الإداري، والتكنولوجيا المستخدمة، ومستوى التدريب والتأهيل لدى الموظفين.

الحدود المكانية:

المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمنية:

- تم تطبيق هذه الدراسة خلال العام الدراسي 2024 - 2025.

قائمة المراجع:

أولا المراجع العربية:

- قدري، ايمان؛ عبد القادر، خليل. (2020). "إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المصرفي - دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري"، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 13، العدد 4.
- بودرو، أيوب، (2018). "تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2007:2018)، جامعة 8 ماي 1945 قالم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- دليل، عبد المطلب عثمان محمود؛ شبو، إسماعيل محمد أحمد. (2021). "أهمية كفاءة إدارة المخاطر في تقييم الأداء المالي والإداري بالمصارف التجارية" دراسة حالة مصرف المزارع التجاري"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 35.
- الخياط، احمد مصبح، (2019). "تصور مقترح لتطوير إدارة الأعمال في ضوء مدخل إدارة المخاطر بمؤسسات الأعمال الكويتية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
- العنزي، سعد علي حمودي؛ الدليمي، عراك عبود عميري، (2015). "تأثير ادارة المخاطر وفوائدها في المنظمات: مدخل نظري تحميبي"، جملة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13.
- العقيلي، ليلى محروس؛ وعبد الدايم، سلوى عبد الرحمن، (2015). "أثر إدارة وحوكمة المخاطر على أداء البنوك التجارية والإسلامية في ظل الأزمة المالية".
- عسكر، ايمان حاوي، (2019). دراسة بعنوان؛ "تأثير متطلبات استمرارية الأعمال في الأداء المستدام للمنظمة باعتماد استراتيجية إدارة المخاطر - دراسة حالة في شركة الفيحاء لصناعة البناء الجاهز المحدودة / البصرة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الثالث، العدد السادس.
- طاهر، محمد عبود؛ عبد النبي، رعد عبد الجبار، (2017). "تأثير ادارة المخاطر الفاعلة في نجاح المشروعات دراسة تطبيقية في عينة من مشروعات البناء والتشييد الحكومية والخاصة في محافظة البصرة"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة البصرة، المجلد الثالث عشر، لعدد السابع والعشرون.
- المعيوف، حنان محمد، عبد العزيز، محمد رضوان، (2017). "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، مجلة الرسالة، مجلد 1، العدد 1.

- بودرو، ايوب، (2018)، "تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2007 – 2008)، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- القحطاني، سالم؛ العامري، أحمد؛ آل مذهب، معدي؛ العمر، بدران، (2013)، "منهج البحث في العلوم السلوكية": ط4، الرياض: كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

ثانيا المراجع الأجنبية:

- Saravana. Kumar., Senthil. Kumar., (2015): Hazard Identification and Risk Assessment in Foundry, IOSR Journal of Mechanical and Civil Engineering (IOSR-JMCE), Vol. (10), No. (134), New York.
- Chitta, S., & Soni, H. (2023). The impact of financial risk management on firm performance: a study in financial management practices. *Revista de Gestão e Secretariado*, 14(10), 18095-18110.
- Kaliti, G. (2015). *The effect of risk management practices on performance of firms in the hospitality industry in Nairobi County, Kenya* (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
- Makkawi, H. (2021). The role of risk management in increasing business performance. In *Proceedings of the international conference on business excellence* (Vol. 15, No. 1, pp. 1054-1059).
- Mohammed, H. K., & Knapkova, A. (2016). The impact of total risk management on company's performance. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 220, 271-277.
- Oehmen, J., Olechowski, A., Kenley, C. R., & Ben-Daya, M. (2014). Analysis of the effect of risk management practices on the performance of new product development programs. *Technovation*, 34(8), 441-453.
- Wood, A., & McConney, S. (2017). The impact of risk management on the financial performance of the commercial banking sector in Barbados.
- Hoyt, R. E., & Liebenberg, A. P. (2011). The value of enterprise risk management. *Journal of Risk and Insurance*, 78(4), 795-822.
- Gordon, L. A., Loeb, M. P., & Tseng, C. Y. (2009). Enterprise risk management and firm performance: A contingency perspective. *Journal of Accounting and Public Policy*, 28(4), 301-327.
- Beasley, M. S., Clune, R., & Hermanson, D. R. (2005). Enterprise risk management: An empirical analysis of factors associated with the extent of implementation. *Journal of Accounting and Public Policy*, 24(6), 521-531.
- Al-Tamimi, H. A. H., & Al-Mazrooei, F. M. (2007). Banks' risk management: A comparison study of UAE national and foreign banks. *The Journal of Risk Finance*, 8(4), 394-409.
- Sila, K., (2018). Guidelines for Hazard Identification, Risk Assessment and Risk Control (HIRARC), Director General Department of Occupational Safety and Health, Malaysia, pp. 1-34.

- Gary, S., Alice, G, & A, F., (2002). Risk Management Guide for Information Technology Systems, Recommendations of the National Institute of Standards /2019).
- National Consumer Commission, (2018). Risk Management Strategy, Annex B.
- Robbins, S. P., & Judge, T. A. (2017). *Organizational Behavior*. (17th ed).